ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Lect. Dr. Roa'a Jamal Khader Khalaf Al-Jubouri

Tikrit University/ College of Education for Human Sciences

* *Corresponding author: E-mail* :
hamzaa8898@Gmail.Com
07706635588

***Keywords*:**
Agricultural bank
Banks
Syria

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 Jan. 2022
Accepted 2 Oct 2022
Available online 15 Mar 2023
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2023 COLLEGE OF Education for Human Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Syrian Agricultural Bank 1888-1958

A B S T R A C T

The goal of the present research is to identify the history of the Syrian Agricultural Bank since its inception, as well as to identify the points of strengths and weaknesses that affected the national economy in general and the agricultural in particular in this period in the history of Syria. The researcher followed the inductive approach and the historical approach in dealing with the subject that included the history of The Agricultural Bank and the features of agricultural relations under Ottoman rule and beyond until 1958 AD, which is the year of unity between Egypt and Syria, as the developments that occurred to the Agricultural Bank were presented through the laws and legislations regarding the regulation of agriculture and the agricultural bank that had a great impact on the economic and social fields before influencing Agricultural field.

© 2023 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.30.2.1.2023.10

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

المصرف الزراعي السوري 1888-1958م

م. د. رُؤَى جَمَال خَضِر خَلَف الجَبُورِيّ/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

هدف البحث التعرف بصورة تاريخية على أصول المصرف الزراعي السوري منذ نشأته، وكذلك التعرف على نقاط القوة والضعف والتي أثرت على الاقتصاد الوطني بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة في هذه المدة من تاريخ سورية، وقد اتبعت الباحثة المنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي في تناول الموضوع الذي شمل تاريخ المصرف الزراعي وسمات العلاقات الزراعية تحت الحكم العثماني وما بعدها حتى عام 1958م وهو عام الوحدة ما بين مصر وسورية ، إذ تم عرض التطورات التي حدثت للمصرف الزراعي من خلال القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم الزراعة والمصرف الزراعي والتي كان لها التأثير الكبير في

المجالات الاقتصادية والاجتماعية قبل التأثير على المجال الزراعي .

الكلمات المفتاحية: المصارف– سورية– المصرف الزراعي – السوري – 1958م

المقدمة

تعد المصارف الزراعية بصفة عامة جزءاً هاماً من الاقتصاد الحكومي لاي دولة، إذ أنه غالباً لا يستهدف تعظيم الربح للمصرف بل تستهدف تعظيم الخدمات التي تقدم للمزارعين والفلاحيين سواء كانت هذه الخدمات عينية أو خدمات مالية (لاسيما خدمات الإقراض والتسليف)، وبصفة خاصة فإن المصرف الزراعي السوري (المصرف الزراعي التعاوني حالياً) قد ساهم في تنمية الاقتصاد الوطني على مدار الحقبة التاريخية التي مرت بها سورية من عام 1888–1958م بما فيها من صعاب وتحديات قد قابلت الدولة في مدة ما بعد الاستقلال.

لذلك تكمن أهمية البحث في محاولة للتعرف على تاريخ المصرف الزراعي السوري منذ نشأته وتأثيره في الاقتصاد الوطني عن طريق الخدمات التمويلية المقدمة لصغار المزارعين، وما هي نقاط القوة والضعف التي من الممكن أن توصف بها هذه الخدمات في هذه المدة من تاريخ سورية.

ولذلك يهدف البحث إلى التعرف بصورة سريعة على تاريخ المصرف الزراعي السوري منذ نشأته، وكذلك التعرف على نقاط القوة والضعف والتي أثرت على الاقتصاد الوطني بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة في هذه المدة من تاريخ سورية، وقد اتبعت الباحثة المنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي في تناول الموضوع، وقد تم تقسيم البحث على:

أولاً: نبذة عن الوضع السوري العام في العهد العثماني (1516–1918م)

قامت الدولة العثمانية على أساس الحكم المطلق، فالسلطان هو الحاكم ويكون على رأس الدولة وغالباً ما يكون الحكم لمدة طويلة وقد يستمر عادة حتى وفاة السلطان، فعندما خضعت سورية للحكم العثماني أبان عهد السلطان سليم الأول عام (1516م)، قسمت سورية على عدة ولايات تابعة للإدارة العثمانية، ومنها[1]:

1– ولاية حلب ويتبعها سناجق عينتاب وحلب، ومرعش.

2– ولاية دمشق ويتبعها سناجق حماه ودمشق وحوران والكرك.

3– ولاية بيروت ويتبعها سناجق اللاذقية.

وأصبح لكل ولاية والي تربطه علاقة مباشرة بالسلطان من جهة، وبالإقطاعيين من جهة أخرى أو ما يطلق عليهم عادة ملاك الأراضي التابعين للدولة العثمانية [2] ، والذي كان يعينهم الوالي، مقابل جزء من المال، وقد أطلق عليه نظام الحاكم الإقطاعي[3] .

أصبحت الأراضي حق ثابت للدولة العثمانية التي تمكنت من فرض الضرائب والرسوم كمقدار ثابت ومحدد من المال لصالح خزينتها سنوياً، فملكية الأراضي في الولاية السورية شأنها شأن بقية البلدان

العربية التي خضعت لها وكانت تعتبر ملكاً للسلطان، الذي كان يوزع الأراضي على كبار الملاك والاقطاعيين الموالين للحكم العثماني[4] ، ومن عام (1516م) إلى نهاية القرن السادس عشر تمثلت القوة الخارجية العثمانية في الباب العالي العثماني والذي اتبع النظام المركزي لإدارة السلطة في الولايات التابعة لها واستمر الحال حتى أوائل القرن الثامن عشر عندما زاد التعثر الاقتصادي للدولة العثمانية فقامت بتحويل المقدار السنوي إلى التزام مدى الحياة على كل الولايات العثمانية ، وفي المدة ما بين (1760-1830م) عانت الإدارة العثمانية المركزية في الولايات السورية من فقد السيطرة نتيجة الضغوط الداخلية والخارجية وزيادة العبء المادي على المزارعين والتجار[5]، وفي الوقت نفسه زادت قوة ونفوذ الولاة في الولايات العثمانية كما زاد نفوذ الإقطاعيين[6]، فضلاً عن زيادة نفوذ الاعيان[7].

أما بعد عام (1830م) بدأ الانفتاح على سياسة التملك الخاص في المدن والضواحي، واطراف المناطق المزروعة، ووجد الفلاحون من صغار الملاك انفسهم في مشاكل مادية ، نتيجة فقدهم لأراضيهم لصالح الوجهاء وتحولوا إلى مشاركين في المحصول فقط ، فكثيراً ما كان الفلاحون ذو الملكيات الصغيرة ينقلون أراضيهم إلى الدائن ضماناً للمال الذي يقترضونه وهو ما كان يسمى بالوفاء أي يستطيع الفلاح ان يسترد ارضه بعد سداد الدين[8] ، وتحول البعض منهم إلى مجرد مأجورين عند الإقطاعيين[9]، وفي الأعوام (1831-1839م) وقعت سورية تحت الحكم المصري بقيادة محمد علي بعد الحملة التي قام بها إبراهيم باشا ابن محمد علي [10].

عام (1845م) تم استرجاع حكم سورية للحكم العثماني بعد إتمام الإصلاحات والتي سميت بالتنظيمات، وقد طبق فيما بعد قانون (1858م)[11] ، والذي تضمن مواد تنص على تقوية العلاقة ما بين الفلاحيين والدولة العثمانية، ولكن لم تخلوا هذه المواد من زيادة الضرائب على المزارعين الذين يريدون تملك الأراضي الزراعية، إذ كان الفلاح ملزم بتسجيل أرضه لدى السلطات عن طريق الحصول على وثيقة رسمية من الدولة مقابل دفع رسوم متساوية وذلك لإثبات حقه في التصرف[12] ، وقد قسم قانون (1858م) الأراضي الزراعية في سورية ونظام ملكيتها والتصرف بها لخمس أقسام :

1- الأراضي المملوكة: وهي الأراضي المملوكة لأصحابها سواء مزارعين أو اقطاعيين.

2- الأراضي الأميرية وهي ملك الدولة.

3- الأراضي الموقوفة وهي تبع إدارة الوقف العثمانية.

4- الأراضي المتروكة وهي الأراضي التي ترك حق الانتفاع بها لعامة الناس كالطرق.

5- الأراضي الموات مثل المستنقعات والبرك والتي لا نافع لها[13].

ولم يكن هذا القانون في صالح المزارعين ولكن في مصلحة أغنياء الريف والاقطاعين.[14]

اتاحت الدولة العثمانية في عام (1858م) التملك الخاص (التملك للأفراد) للأراضي الزراعية ، والذي لم تشهده سورية قبل ذلك ، إذ أخذت الزراعة بالتوسع مما أدى إلى زيادة حدود الأراضي المزروعة في سورية، وفي عام (1861م) أصدرت الدولة العثمانية قانون الطابو حدد نظام الملكية وحدد الأفراد التي

من الممكن ان ينقل الفلاح إليهم ارضه [15]، وقانون تنظيم امتلاك الأجانب في البلاد العثمانية فضلاً عن بعض التشريعات المحددة التي تحدد الأراضي وتقوم بتسجيلها وإعطاء الصكوك الرسمية بملكيتها استناداً إلى وضع اليد عليها واستغلالها عام (1869م)[16] ، وقد شجع هذا الوجهاء والملاك على اغتصاب أراضي الفلاحين وصغار الملاك كما أسس هذا لنظام الامتيازات وهو النظام الذي منح بموجبة الأجانب الامتيازات في ظل العهد العثماني وقد استخدمه الأوروبيين أسوأ استغلال داخل البلاد الخاضعة للدولة العثمانية[17] ، وفي عام (1874م) اتخذت الولايات السورية عدد من القرارات السياسية مثل ترشيد التعريفة الجمركية وإرساء قواعد لتنظيم التجارة وكان هذا بهدف تجميع المبالغ المتزايدة التي كانت سورية ملزمة بدفعها إلى الدولة المركزية العثمانية بإستنابول[18] ، إذ كان عليها تقديم أكثر من (80%) من عائدتها إلى الباب العالي في إستنابول ، و(20%) من هذه العائدات لتغطية النفقات المحلية وقد شكل هذا ضغوطاً مالية كبيرة على سورية مما أدى في النهاية إلى أن يترك بعضاً من الفائض الزراعي يتراكم من أجل استخدامه في استثمارات مجدية اقتصادياً[19]، وقد انتهى العهد العثماني ولم تنتهي السلطات من تسجيل الأراضي الزراعية السورية[20].

سمات العلاقات الزراعية في سورية أبان الحكم العثماني عديدة، وقد أثرت فيما بعد في العلاقات الزراعية على مدار الحقبة التاريخية السورية فيما بعد الاستقلال، وتمثلت هذه السمات في التالي: –

1– كانت الزراعة هي القطاع الأساسي في اقتصاد سورية، ويعمل فيها ما بين (60–70%) من السكان السوريين.

2– كانت أبرز المشكلات الزراعية في سورية تمويل الاستثمارات الزراعية[21].

3– ان عقدة القضية الزراعية تكمن في التنمية الاقتصادية للأراضي الزراعية وفي التشغيل التام للأيدي العاملة في الريف السوري.

4– كان النظام الاقطاعي هو السائد في المجتمع الزراعي السوري، وكانت حدة استثمار هذه العلاقات الاقطاعية تشتد بصورة خاصة إذا كان جنس الحاكم غير جنس البلد.

5– مارس الاقطاعي العثماني انواعاً مختلفة من الاضطهاد والاستثمار، وتعدت علاقة المالك والعمل.

6– كان الاقطاعي والفلاح يجهلون سبل الاستثمار الفني للأراضي الزراعية[22].

ثانياً: نشأة المصرف الزراعي السوري

أصدرت الحكومة العثمانية قانوناً عام (1880م) شرع رسمياً الإقراض بالفائدة ، أي إقراض الفلاحيين مقابل فائدة بنسبة (25%) ، وقد نشأت فكرة انشاء مصرف زراعي من أجل انقاذ الفلاحين في الولايات العثمانية من مجتمع المرابين والذي تحرمه الشريعة الإسلامية ، فقليل ما كان الفلاحين يتخلصون من أيدي المرابين ، لاسيما انهم كانوا مضطرين إلى الاعتماد عليهم من أجل المال الجاهز في المواسم السيئة وتمويل الفترات الفاصلة بين بذر البذور وجمع المحصول وقد وصلت الفائدة في بعض الأحيان إلى (30%) في كثير من الحالات[23]، وقد مثل هذا عبء مادي لسداد مبلغ القرض فضلاً عن نسبة

الفائدة[24]، وبداية من عام (1887م) أصبح هذا المصرف يقبل الودائع بفائدة (4%) تحت اسم (المصرف الزراعي العثماني) وكان المركز الرئيسي موجود في الدولة العثمانية.

انشأت الحكومة العثمانية فروع للمصرف في الولايات العثمانية ، وبذلك تم انشاء المصرف الزراعي العثماني عام (1888م) برأس مال صغير فضلاً عن (0,5%) من الحاصلات الزراعية[25] ، ويعتد المصرف الزراعي هو الجهة الرسمية التابع للحكومة في منح القروض للمزارعين وعلى أسس اقراض مؤسسية وليست شخصية ، وكان البنك العثماني أهم مؤسسة مصرفية بين أهم (15) بنكاً وفرعاً للبنوك الأوروبية[26]، وفي عام (1914م) بلغ رأسمال الفروع في سورية فقط ما يعادل حوالي (2,500,000) دولار امريكي ، وزادت صلاحية الفروع بدرجة كبيرة في عام (1916م) ، واستمر هذا حتى عام 1918م وبعد ان سقطت الدولة العثمانية تحول المصرف الزراعي إلى مصرف الحكومة السورية وسمي بالمصرف الزراعي السوري[27].

أقبل الفلاحين على هذا المصرف لأنه لم يكن هنالك أي مصرف وطني يقدم خدمات للفلاحين أو غيرهم في تلك المدة، مما جعل المصرف الزراعي الحكومي لا يرتقي لأن يكون وحدة مصرفية[28] ، ويرجع هذا لضعف الخدمات المقدمة فضلاً عن عدم تفضيل ظروف المزارعين والموالية للإقطاعيين وأصحاب الأراضي على حساب المزارعين.

ومع ذلك فقد كانت وظائف المصرف الزراعي السوري محدد في عدد من الوظائف التي لا يمكن ان نتجاهلها وهي[29] :

1- تنشيط حركة التسليف الزراعي.

2- منح قروض للمزارعين الذين يعانون بسبب مؤثرات الجفاف والصقيع.

3- مساعدة المزارعين على شراء حبوب وآليات زراعية خاصة يتم استيرادها من الخارج.

4- مساعدة صغار المزارعين لاتباع أساليب الزراعة المحسنة.

وكذلك كان من مهامه الأساسية استقبال الودائع بكافة أنواعها، وتقديم القروض والسلف النقدية والعينية للقطاع العام والخاص والمشترك والتعاوني، وتوفير المستلزمات للإنتاج الزراعي من البذور والأسمدة والمبيدات، واستيراد الآلات والتجهيزات الزراعية وتسليمها للفلاحين في شكل قروض عينية[30].

وتعد هذه الوظائف هامة لتحقيق أهداف المصرف والتي تمثلت في القيام بجميع الأعمال المصرفية لخدمة النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتشجيع الادخار وتقديم جميع التسهيلات المصرفية، ويجوز للمصرف ان يقوم بعمليات شراء وبيع وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي بشقيه أو بالمشاركة مع غيره بالوساطة نقداً أو إقراضاً، فضلاً عن ان المصرف يقوم بوصفه عميل المصرف المركزي السوري في الأماكن التي لا يوجد فيها فروع لمصرف سورية المركزي[31].

على الرغم من ذلك فقد قدم المصرف في أول عام له قروضاً بقيمة (294,100 قرش) موزعة على كل الولايات السورية، كما كان للمصرف نشاط بيع وتأجير الآلات بالتقسيط للفلاحين[32] ، ومع ذلك فلم يحل المصرف الزراعي مشاكل الفلاحين إذ واجهت الولايات السورية مشاكل متعلقة بالنشاط الزراعي بسبب انحسار المساحات التي كانت مزروعة على الدوام في سورية نتيجة لإرهاق المزارعين بدون عوائد مذكورة، وبالتالي انخفاض دخل الدولة، وكذلك الضرائب المفروضة على الولايات السورية.

قد لعب الإقراض الزراعي يلعب دوراً هاماً في الحياة الزراعية إذ من الممكن للمصارف الزراعية تقديم المساعدة في مجال التطوير الريفي سواء عن طريق المساعدات النقدية أو الفنية للمزارعين[33] ، ولكن التسهيلات المصرفية التي كان يقدمها المصرف الزراعي السوري قد مثلت عبء كبير على المزارعين إذ أن أغلب التسهيلات كانت تقدم للإقطاعيين الذين يقومون بإقراض هذه الأموال للفلاحيين مع إضافة نسبة فائدة مرتفعة جداً[34]، ويرجع ذلك أن المزارعين والفلاحين كانوا لا يثقون في الحكومات لذلك كان يتجه للإقراض من الملاك والإقطاعيين حتى لو كانت نسبة الفائدة على الإقراض مرتفعة.

خلال مدة الانتداب الفرنسي على سورية فقد تصرف الانتداب في مسألة ملكية الأراضي السورية بما يتلائم مع مصالح فرنسا وسببت هذه السياسات في تفاقم مشاكل الزراعة وعمقت إفقار سكان الريف ، فقد انتهجت حكومة الانتداب أن ما كان ملكاً للحكومة العثمانية فهو ملكاً لها وبذلك أصبحت هنالك شريحة واسعة من كبار الاقطاعيين مما أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة والفقر في الريف السوري[35] ، إذ انعدم التمويل الجزئي للإنتاج الزراعي وانخفض حجم الودائع لدى المصارف الزراعية في الدولة السورية[36]، اما بالنسبة للمحاصيل التي كانت تغطي أغلب الأراضي الزراعية في مدة الانتداب فهما محصولي الحبوب والقطن ، إذ غطى هذان المحصولان (72,7%) من تلك الأراضي [37] ، لذلك أصدرت حكومة الانتداب قانون الملكية عام (1930م) والذي نص على بعض الإجراءات المعينة في التسجيل الإلزامي للأراضي الزراعية وتشجيع الزراعة والائتمان بهدف القضاء على أعمال الائتمان والتسليف الذي يقوم به المصرف الزراعي السوري لكبار المستفيدين وليس صغار المزارعين والذين يقومون بالاقتراض عن طريق المرابين[38] .

استمر دور المرابين في تقديم القروض الزراعية للمزارعين السورين، وأصبح القطاع الزراعي هو المؤشر العام لأي اتجاه اقتصادي في سورية ، وبدلاً من استخدام الأموال في استثمارات زراعية وظف كبار الملاكين المال في تجارة الربا[39]، فبلا شك ان دور المصرف الزراعي السوري اتسع منذ الاستقلال عن طريق تمويل مشاريع الدولة والقطاع التعاوني والقطاع الخاص والقطاع المشترك ويقوم أيضاً بتقديم القروض إلا أنه بقى في نطاق ضيق بسبب عدم وجود إمكانيات مالية كبيرة وبسبب مزاحمة المصارف الأجنبية والممولين الآخرين [40] ، فضلاً عن المصارف الأخرى التي كانت تدعم قروض القطاع الزراعي في سورية مثل المصارف التجارية والخاصة[41]، واستمر الحال كما هو بالنسبة للقروض إلى ان بلغت ذروتها عام (1953م) إذ وصلت نسبتها (50%) من القروض الزراعية في حين قدم المصرف الزراعي

السوري (35%) فقط، وقدمت البنوك التجارية (15%)[42] ، وبالرغم من أن المصرف الزراعي هو المؤسسة الحكومية التي من المفترض انها تقدم الدعم المادي والعيني للفلاحين والمزارعين إلا أنه كان أداة في يد المرابين والاعيان والاقطاعيين، وقد امتنعت المصارف ومنها المصرف الزراعي عن إقراض الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً، وإن كبار المزارعين يستفيدون من القروض الزراعية التي توفرها المصارف التجارية أكثر من استفادة المزارعين الصغار رغم ما يمثلونه من شريحة كبرى داخل المجتمع الزراعي[43] ، وهذا سبب اقتصار التمليك على الأغنياء أو الأسر الوارثة للأراضي الزراعية في سورية.

وبعد محاولات الاستقرار السياسي والاقتصادي نتيجة الاستقلال تم انشاء (27) مركزاً للمصرف الزراعي في جميع انحاء سورية، إلا ان أكبر الفروع الرئيسية له كانت في دمشق، وحلب، واللاذقية ، وقد تألف المصرف من مجلس الإدارة المكون من مدير المصرف العام رئيسا ، والمدير العام المعاون نائبا للرئيس ، وممثل عن وزارة التخطيط ، وممثل عن كل من وزارة الزراعة ، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، ووزارة الخزانة ، ووزارة الاقتصاد والتجارة ، وممثل عن المصرف المركزي في الإقليم السوري ، وللمصرف الزراعي دعوة الأشخاص الذين يرى في دعوتهم فائدة لأداء مهمتهم كاستشاريين[44].

قدم المصرف الزراعي بتسهيلات ائتمانية لكبار الملاك لشراء هذه الآلات والتي يقومون بإعادة بيعها أو تأجيرها للمزارعين بفائدة أكبر تصل إلى (6%) أكبر من فائدة المصرف الزراعي السوري[45].

وفي عام 1957م وقبيل اعلان الوحدة العربية السورية المصرية تم إعادة تنظيم مصرف سورية الزراعي بموجب قانون 7 نيسان 1957م ، أحكام القانون رقم(377) لسنة 1957 المتضمنة نظام مصرف سورية الزراعي، والتي كانت المحاصيل الزراعية الأساسية فيه هي القمح والشعير والتبغ والذرة البيضاء[46].

ثالثاً: تطور المصرف الزراعي السوري

وفي عام 1958م ارتفع رأس مال المصرف الزراعي السوري ليصل إلى (86) مليون ليرة ورغم ذلك الارتفاع الكبير في رأس المال إلا أن احتياجات المزارعين والأراضي الزراعية كان أكبر [47] ، وفي خضم ذلك التذبذب صدر قانون رقم (130) لسنة (1958م) بتاريخ 1958/8/28م بشأن إعادة تنظيم المصرف الزراعي السوري واستناداً على الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة[48] ، وبعد الاطلاع على قانون مصرف سورية الزراعي رقم (377) تاريخ 1957/4/7، تم وضع مواد للقانون الجديد ، والذي كان له الأثر الأكبر في تنمية المصرف الزراعي وبالتالي التأثير على حجم الاقتصاد الزراعي ، وقد نصت مواده على الاتي :

المادة (1): المصرف الزراعي مؤسسة عامة ذات استقلال مالي وإداري تعمل بضمانة الدولة وتحت رقابتها ضمن أحكام هذا القانون والأنظمة المتخذة تنفيذا له ويعبر عنه في هذا القانون بكلمة "المصرف" ، ويتمتع المصرف بالشخصية الاعتبارية ويعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير.

المادة (2) : المركز الرئيسي للمصرف "دمشق" ، وتؤسس له شعب وفروع ومكاتب في جميع الأماكن التي تدعو الحاجة إليها.

المادة (3) : أغراض المصرف: (1) القيام بجميع عمليات الإقراض والتسليف للأفراد والجماعات الزراعية والجمعيات التعاونية الزراعية ورغبة في تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني وتحسين وسائله وتصريف منتجاته في الأسواق التجارية بشكلها أو بعد تحويلها.

(2) تشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية وبصورة خاصة الجمعيات التعاونية الزراعية المتعددة الأغراض التي يكون التوفير والتسليف من أغراضها الرئيسية وذلك بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

(3) تشجيع التوفير الزراعي وقبول جميع الودائع والقيام بالعمليات المصرفية التي تتطلبها أعمال الجمعيات التعاونية الزراعية، تعزيز كافة المشاريع الزراعية التي تؤدي إلى دعم الاقتصاد الزراعي في البلاد ورفع مستوى الريف وذلك بالاشتراك والتعاون مع وزارة الزراعة أو غيرها من الإدارات والمؤسسات العامة المختصة، وبذلك يعمل المصرف في حقل الإقراض والتسليف بمقتضى التوجيهات العامة التي يصدرها مجلس النقد والتسليف في هذا الشأن مع مراعاة السياسة الزراعية والتعاونية للدولة.

أما المادة (6) : فتحدد رأس مال المصرف بـ "مائة" مليون ليرة يغطى بكامله من قبل الدولة كما يأتي:

(1) ما يرحل إليه من رأس مال المصرف الزراعي الموجود بتاريخ نفاذ هذا القانون.

(2) الحصة التي تدفعها الدولة إلى المصرف في كل سنة وتحدد بـ (6%) من واردات الدولة من ضريبة الإنتاج الزراعي أو الضريبة التي قد تحل محلها[49]

أما المادة (10) : فقد حددت طرق التسليف الزراعي بجميع عمليات الإقراض والتسليف التالية:

أولاً ـ القروض والسلف قصيرة الأجل (التي لا يتجاوز أجل استحقاقها سنة واحدة) المتعلقة بما يأتي: (أ) شراء البذور والأسمدة والأدوية الزراعية والبيطرية وسائر الأدوات الزراعية الصغيرة وغيرها من لوازم الزراعة.

(ب) تأمين النفقات الضرورية للحراسة وللبذار وللحصاد ومكافحة الآفات والحشرات وغيرها من الأعمال الزراعية وتحسينها.

(ج) التسليف على المحاصيل الزراعية والمحولة ومنتجات الصناعات الزراعية.

(و) تأمين المواد الغذائية والنفقات الضرورية لتربية الحيوانات والمواشي والدواجن ودودة القز والنحل وتربية الأسماك في الأحواض والبحيرات.

ثانيا ـ القروض والسلف متوسطة الأجل (التي لا تتجاوز آجال استحقاقها خمس سنوات) المتعلقة بما يأتي: (أ) شراء الآلات والأدوات اللازمة للاستثمار الزراعي.

(ب) شراء الأغراس وتأمين نفقات التشجير.

(ج) شراء المواشي والحيوانات اللازمة للمزارع.

(د) إنشاء الأحواض الخاصة بصيد واستثمار الأسماك.

(هـ) التجهيزات والأعمال الصغيرة للري وتحسين الأراضي وحفر الأفنية والآبار.

ثالثا ـ القروض والسلف طويلة الأجل (التي لا تتجاوز آجال استحقاقها عشر سنوات) المتعلقة بما يأتي:

(أ) إنشاء الأبنية لسكن المزارع وتأمين أعماله وحفظ الآلات والمحصولات وإيواء حيواناته.

(ب) شراء الأراضي الزراعية والمزارع من قبل الجمعيات التعاونية الزراعية والمزارعين غير الحائزين على الحد الأدنى للملكية الزراعية وغير المالكين تشجيعا للملكيات الصغيرة.

(ج) نفقات إزالة الشيوع عن الأراضي.

(د) مشاريع الري وتحسين الأراضي والتحريج.

(هـ) تسديد الديون المعقودة والمستعملة لغايات زراعية أو الديون المؤمنة بالأراضي الزراعية.

وقد أدت تلك الإصلاحات إلى تحقيق تنمية زراعية لم تستطع الحكومات المتعاقبة تحقيقها منذ الاستقلال، وقد جاءت الإصلاحات بعد سنوات من القحط والجفاف التي أفقرت المزارعين، كما جاءت في فترة عانى فيها الناس من فساد موظفي الدولة ومنهم موظفي المصرف الزراعي [50]، وقد أسست الدولة تعاونيات زراعية نجاحه أفادت المزارعين المشاركين افادة كبيرة[51].

رابعاً: خصائص قروض وفوائد المصرف الزراعي السوري (1888-1958م)

ان لقروض وفوائد المصرف الزراعي السوري عدد من الخصائص والسمات مستمدة من طبيعة القروض، فهي قروض زراعية سواء كانت مادية او في صورة عينية من آلات وبذور ومبيدات حشرية، وتتمثل هذه الخصائص في الاتي[52]:

1- تقتصر القروض في هيئتها المادية والعينية على القروض الزراعية للمزارعين والفلاحين.

2- تتميز القروض بضعف المرونة من حيث ملاءمتها لمختلف المحاصيل وتوفير السيولة لدى المزارعين.

3- أدت شروط القروض الثابتة إلى عدم التمييز بين صغار المزارعين او غيرهم.

4- لم تفيد هذه القروض في تنمية الزراعة السورية على المدى الطويل.

وتمثل دور المصرف الزراعي السوري بعد التطوير عام (1958م) في الآتي [53]: -

1- زيادة الإمكانيات المالية المخصصة للمصرف الزراعي.

2- تقديم التمويل للمزارعين بشكل نقدي أو عيني.

3- توفير التمويل الاستثماري للفلاحين عن طريق قروض متوسطة وطويلة الأجل.

4- انشاء أحواض المزارع السمكية واستثمارها.

5- إقامة أبنية سكنية للمزارعين.

6- اتاحة السبيل أمام التعاونيات الزراعية.

7- عرض الأراضي للفلاحين بنظام التقسيط طويل الآجل.

8- تمويل مشاريع الري.

ولكن بالرغم من الإصلاحات التي دخلت على المصرف الزراعي والتعاونيات إلا أن التمويل الزراعي استمر من جانب البنوك التجارية والممولين الاستثماريين حتى تأميم هذه البنوك[54]، ويرجع ذلك في الغالب إلى التشكك المزروع في الفلاحين من ناحية الدولة ووقوف الدولة سابقاً مع كبار الملاك والاقطاعيين ، ولتلافي ذلك فقد نص القانون على مشاركة الفلاحين في إدارة المؤسسة الزراعية عن طريق ضم ممثل للاتحاد العام للفلاحيين السوريين.[55]

خامساً: أنواع القروض المقدمة من المصرف الزراعي السوري منذ الاستقلال

تنوعت طرق التسليف المقدمة من المصرف الزراعي السوري ما بين قروض عينية والتي تتمثل في الآلات والسماد والبذور وغيرها من المواد اللازمة للزراعة والإنتاج الزراعي، والقروض النقدية والتي تتمثل في قروض نقدية للمزارع او الفلاح يتصرف بها كيفما شاء لصالح أرضه وماشيته، وتنوعت هذه القروض النقدية كالتالي[56]:

1- التسليف قصير الأجل: وهي القروض التي لا تتجاوز أجل استحقاقها سنة واحدة، وتمنح غالباً لنفقات الزراعة من أجور حراثة وحصاد وري ومحروقات وتعشيب وتقليم ، وكذلك قيمة البذور والأسمدة ومواد المكافحة ، وقيمة المواد العلفية والأدوية الخاصة بالتربية الحيوانية والداجنة والطيور ، وقيمة شراء العجول والخراف والطيور والدواجن ، وشراء جميع أنواع قطع غيار الآلات الزراعية.

2- التسليف متوسط الأجل : وهي القروض التي لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات ، ويتم بها شراء الآلات اللازمة للاستثمار الزراعي وتحسين الأراض ، وشراء الحيوانات والمواشي اللازمة للتربية ، وكذلك تجهيزات أعمال الحفر والري .

3- التسليف طويل الأجل: وهي القروض التي لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن عشر سنوات، وتمنح لإنشاء مستودعات الحفاظ على الاعلاف والمحاصيل الزراعية، وإنشاء الحظائر اللازمة لتربية الحيوانات، وكذلك مشاريع الري والصرف في الأراضي المالحة، فضلاً عن تصنيع المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني.

سادساً: الخاتمة

توصلت الباحثة إلى عدد من الاستنتاجات، والتي من أهمها ، أن المصرف الزراعي السوري كان له تأثير سلبي على الاقتصاد الزراعي بصورة عامة وعلى الفلاحين الصغار بصورة خاصة منذ نشأته في العهد العثماني ، واستمر هذا التأثير في مدة الانتداب الفرنسي ، وفي مدة ما بعد الاستقلال ، ويرجع ذلك إلى سوء الإدارة واستغلال المناصب ، مما جعل القروض العينية لصغار الفلاحين والمزارعين ، اما القروض الكبيرة والنقدية فكانت تعطى لكبار الملاك الذين كانوا يعيدون إقراضها لصغار الفلاحين بقيمة فائدة أكبر تصل إلى (50%) في بعض الأحيان ، وعلى الرغم من محاولات الحكومات السورية لتطوير عمل المصرف الزراعي السوري عن طريق إصدار القوانين والتشريعات ، إلا أنه لم يتم تحسين خدماته الائتمانية إلا في عام 1958م وبذلك تحول تأثيره من السلبي إلى التأثير الإيجابي ، وبناء على ما سبق يمكن تحديد نقاط القوة والضعف للمصرف الزراعي السوري ، وهي كالاتي:

1- إن النشاط الاقتصادي الزراعي السوري كان الداعم الأكبر للاقتصاد السوري على الفترات التاريخية 1888-1958م.

2- تمكن المصرف من الانتشار في جميع انحاء البلاد بعد أن فتح له 27 فرعاً.

3- إن المصرف الزراعي السوري كانت له أثار سلبية منذ نشأته، ويرجع ذلك لسوء الإدارة واستغلال المناصب.

4- اقتصر نشاط المصرف الزراعي السوري على القروض العينية لصغار الفلاحين، اما القروض النقدية والكبيرة كانت تعطى لكبار الملاك والموالين للولاية العثمانية والوالي العثماني.

5- لم تتغير سياسة ونشاط المصرف الزراعي السوري في مدة الانتداب، بل استشرى الفساد بصورة أكبر مما كانت عليه في العهد العثماني.

6- يعد ارتفاع قيمة الفائدة في هذه المدة سمة أساسية للمساعدات الائتمانية التي يقدمها المصرف الزراعي السوري.

7- حاولت الحكومات السورية في مدة ما بعد الاستقلال وحتى عام 1957م أن تطور المصرف الزراعي السوري من خلال القوانين والتشريعات، ولكنها غالباً ما كانت تنجح.

الهوامش

(1) LONGRIGG, S.H., Syria and Lebanon under French Mandate, Oxford University, London ,1958, p. 369.

(2) يوسف الحكيم ، سورية والعهد العثماني ، دار النهار للنشر ، ط4 ، بيروت ، 1991م، ص15-16.

(3) محمد الخطيب ، بلاد الشام في العهد العثماني ، دار رسلان ، دمشق ، 2020م ، ص63.

(4) عبد الهادي عباس ، الأرض والإصلاح الزراعي في سورية ، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق ، 1962م، ص 25.

(5) نشوان الأتاسي ، تطور المجتمع السوري 1831-2011م، دار أطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي ، بيروت، 2015م، ص21.

(6) فيليب خوري ، اعيان المدن والقومية العربية ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1993م، ص 40.

(7) الأعيان : مصطلح استخدمه الدارسين المهتمين بالتاريخ السوري خلال مدة الحكم العثماني ، ولا تدل على أي دلالات طبقية ولكن تحمل دلالة سياسية لوصف تلك القوى المحلية في المجتمع الريفي السوري ، للمزيد ينظر : Kral Barbim , Ottoman Rule in Damascus 1708-1758 , Princeton University Press, Princeton, NJ,1980, p: 72.

(8) حنا بطاطو ، فلاحو سورية – أبناء وجهائهم الريفين الأقل شأنا وسياساتهم ، ترجمة : عبدالله فاضل ورائد النقشبندي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 2014م ، ص115.

(9) نشوان الأتاسي ، المصدر السابق ، ص24.

(10) عبد الحكيم عبد الغني القاسم ، تاريخ البعثات المصرية إلى أوروبا – عصر محمد علي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2010م ، ص32.

(11) نشوان الأتاسي ، المصدر السابق ، ص 30.

(12) عبد الله حنا ، صور من حياة المجتمعات – سورية القرن العشرين ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، قطر ، 2019م ، ص74.

(13) جميل عبد القادر أكبر، عمارة الأرض في الإسلام ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، إسطنبول ، 2020م ، ص 121.

(14) عبدالله حنا ، صفحات من تاريخ الأحزاب السياسية في سورية القرن العشرين وأجواؤها الاجتماعية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر، 2018م ، ص 10.

(15) فوزي حبيش ، مختارات من القوانين العثمانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1991م ، ص 36.

(16) بو علي ياسين ، حكاية الأرض والفلاح السوري – 1858-1979م، دار الحقائق ، دمشق، 1979م، ص10.

(17) منير الحمش، الاقتصاد السوري في أربعين عام – دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سورية 1971-2010 ، منتدى المعارف ، بيروت ، 2010م، ص10.

(18) محمد علي الصالح ، إدارة الاقتصاد السوري في زمن الانتداب الفرنسي 1918-1946م وتأثيراتها بعد الاستقلال ، المعهد الفرنسي للشرق الأقصى ، فرنسا ، 2021م ، ص24.

(19) زهير غزلان ، الاقتصاد السياسي لدمشق خلال القرن التاسع عشر، ترجمة: ملكة أبيض ، وزارة الثقافة – الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، 2008م، ص 62.

(20) ياسين شكر ، المسألة الزراعية في سورية، محاضرات، معهد الإعداد الإعلامي ، دمشق ، 1970م، ص 40.

(21) عبد الهادي عباس ، المصدر السابق ، ص 70.

(22) يحيى عرودكي ، الاقتصاد السوري الحديث، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي في الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، 1972م ، ج1 ، ص96

(23) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص114.

(24) زهير غزلان ، المصدر السابق ، ص 78.

(25) عبد العزيز محمد عوض ، الإدارة العثمانية في الولاية السورية 1864–1914م ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الأداب، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2007م ، ص 243.

(26) بدر الدين السباعي ، أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية 1580–1958 م ، دار الجماهير ، دمشق ، 1967م ، ص 22.

(27) سعيد حمادة ، النظام النقدي والصرافي في سوريا ، منشورات كلية العلوم والآداب ، الجامعة الأمريكية ، بيروت ، 1935م، ص 31–33.

(28) بدر الدين السباعي ، المصدر السابق ، ص21 .

(29) ناهد عبد الكريم ، القضايا الاقتصادية والاجتماعية في سورية1946–1958م ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، 1996م ، ص 64.

(30) عبير الجهني ، دراسة تحليلية لتطوير عمل المصرف الزراعي في سورية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الزراعة ، جامعة البعث ، 2009م ، ص8.

(31) حسين القاضي ، الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين ، دار الرضا للنشر ، دمشق ، 2002م، ص47.

(32) محمد كرد علي ، خطط الشام ، ، مكتبة النوري ، دمشق ، 1983م، ج3، ص 217.

(33) هناء سلطان داود ، استجابة المزارعين للادخار والاقراض الزراعي ، أطروحة دكتوراة (غير منشورة) ، كلية الزراعة والغابات ، جامعة الموصل، ص41.

(34) محمد علي الصالح ، المصدر السابق ، ص91.

(35) كمال ديب ، المصدر السابق ، ص 68–96.

(36) المصدر نفسة ، ص 93.

(37) منير الحمش ، الفكر الاقتصادي في الخطاب السياسي في القرن العشرين ، بيسان للنشر والتوزيع ، 2004م، ص121.

(38) شفيع محمد محمود ادريس ، التحولات السياسية والاقتصادية في العراق وسوريا وأثرها على العلاقات الاقتصادية (1921–1958)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الأداب ، جامعة الموصل ، 2009م، ص147.

(39) كمال ديب ، المصدر نفسة ، ص 71.

(40) يحيى عرودكي ، المصدر السابق ، ص180.

(41) هناء سلطان داود ، المصرف الزراعي التعاوني في العراق – دراسة مقارنة لبعض دول الجوار ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، مج2، ع3، 2005م، ص54.

(42) الجمهورية العربية السورية، انماء سورية الاقتصادي – تقرير البعثة التي شكلها المصرف الدولي لإعادة العمران والانماء الاقتصادي، تعريب ونشر : مجلس النقد والتسليف، دمشق ، 1955م، ص142.

(43) سيد عبد العال، الانقلابات العسكرية في سورية ، مكتبة مدبولي ، 2006م ، ص 215م

(44) الجريدة الرسمية للجمهورية العربية المتحدة ، العدد (25) ، في 1958/8/28م ، ص 12.

(45) الجمهورية العربية السورية ، انماء سورية الاقتصادي ، ص74.

(46) منير الحمش ، المصدر السابق ، ص 121.

(47) ناهد عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص67.

(48) أصدر الرئيس جمال عبد الناصر الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة بتاريخ 6 آذار 1958م ، للمزيد ينظر: حسن الحكيم ، مذكراتي – صفحات من تاريخ سورية الحديث 1920–1958 م ، القسم الثاني ، دار الكتاب الجديد ، دمشق، 1996م، ص247.

(49) الجريدة الرسمية للجمهورية العربية المتحدة ، العدد (25) ، في 1958/8/28م ، ص 6–14.

(50) كمال ديب ، المصدر السابق ، ص 196.

(51) كمال ديب ، المصدر نفسة ، ص 197.

(52) الجمهورية العربية السورية ، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، التقرير النهائي حول القروض الزراعية – مشروع المساعدة في التعزيز المؤسسي والسياسات الزراعية ، منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة ، دمشق، 2001م، ص116.

(53)يحيى عرودكي ، المصدر السابق ، ص83.

(54) تم تأميم البنوك في عام 1958م واندمجت البنوك التجارية مع البنوك الوطنية السورية في عام 1967م ، للمزيد ينظر: كمال يوسف الدويني ، إعادة هيكلة القطاع المصرفي العربي ، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2017م ، ص43.

(55) تأسست أول جمعية تعاونية فلاحية في سورية عام 1943 ، في قرية دير عطية ، في ريف دمشق ، بهدف تحسن أوضاع الفلاحين فيها ، وسجلت كشركة لعدم وجود قانون خاص بالتعاون يومها ، وفي عام 1958 قامت الوحدة بين مصر وسورية ، وصدر القانون 317 والذي قضى بتأسيس الاتحاد التعاوني الزراعي وحدد العلاقة التنظيمية بين الملاك والمزارعين، كما صدر في نفس العام القانون 161 الخاص بالإصلاح الزراعي الذي نص على ضرورة انتساب المنتفعين بقانون الإصلاح الزراعي إلى الجمعيات التعاونية ، للمزيد ينظر : رؤى جمال خضر خلف الجبوري ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في سور1946–1966م ، أطروحة دكتوراة (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة تكريت ، 2021م، ص 58 .

(56) أحمد العليوس ، التمويل الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة حلب ، 1996م، ص170.

قائمة المصادر

(1)Youssef Al-Hakim, Syria and the Ottoman era, Dar Al-Nahar Publishing, 4th floor, Beirut, 1991.
(2) Muhammad al -Khatib, the Levant in the Ottoman era, Dar Raslan, Damascus, 2020.
(3) Abd al -Hadi Abbas, Land and Agricultural Reform in Syria, Arab Vigrementary House for Authorship, Translation and Publishing, Damascus, 1962 .
(4) Nashwan Al-Atassi, Development of Syrian Society 1831-2011, Atlas House for Publishing, Translation and Cultural Production, Beirut, 2015.
(5)Philip Khoury, Arab cities and nationalism, Arab Research Foundation, Beirut, 1993.
(6) Kral Barbim , Ottoman Rule in Damascus 1708-1758 , Princeton University Press, Princeton, NJ,1980
(7)Longrigg, S.H., Syria and Lebanon Under French Mandate, London 1958, Oxford University, APPENDIX.
(8) Hanna Potato, Syrian farmers - sons of their least -informed rural rules and policies, translated by: Abdullah Fadel & Raed Al -Naqshbandi, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2014.
(9) Abdel -Hakim Abdel -Ghani Al -Qasim, History of Egyptian missions to Europe - Asr Muhammad Ali, Madbouly Library, Cairo, 2010.
(10) Abdullah Hanna, photos from the life of societies, Syria, the twentieth century - collected by scholars at the Cultural Institute, Damascus, the Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2019.
(11) Jamil Abdel -Qader Akbar, Earth Building in Islam, Al -Risala Foundation for Printing, Publishing and Distribution, Istanbul, 2020 .
(12) Abdullah Hanna, pages from the history of political parties in Syria, the twentieth century and their social agarios, the Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2018.
(13) Fawzi Hobeish, Anthology of Ottoman Laws, Arab Renaissance House, Cairo, 1991, p. 36.
(14) Bou Ali Yassin, the story of the land and the Syrian farmer, 1858-1979 AD, Dar Al-Haqat, Damascus, 1979 .
(15) Munir Al-Hamash, Syrian economy in forty years-An analytical study of economic and social developments in Syria 1971-2010, Al-Maaref Forum, Beirut, 2010.
(16) Muhammad Ali Al-Saleh, Department of the Syrian Economy at the time of the French Mandate 1918-1946 AD and its effects after independence, the French Institute for Al-Aqsa, France, 2021 .
(17) Zuhair Ghazlan, The Political Economy of Damascus during the nineteenth century, translation: White Queen, Ministry of Culture - Syrian General Book Authority, Damascus, 2008, p. 62.
(18)Yassin Shukr, Agricultural issue in Syria, lectures, Institute of Media Preparation, Damascus, 1970 .
(19)Kamal Deeb, contemporary history of Syria, from the French Mandate to the summer of 2011, Dar Al -Nahar, Beirut, 2012.

(20) Yahya Ardaki, The Modern Syrian Economy, Publications of the Ministry of Culture and National Guidance in the Syrian Arab Republic, Damascus, 1972, Part 1.
(21) Abdul Aziz Muhammad Awad, The Ottoman Administration in the Syrian State 1864-1914 AD, Master Thesis, College of Arts, Ain Shams University, Cairo, 2007.
(22)Badr al-Din al-Sibai, lights on the foreign drawing in Syria 1580-1958 AD, Dar Al-Jamheb, Damascus, 1967 .
(23) Saeed Hamada, Monetary and Corporate System in Syria, Publications of the College of Science and Arts, American University, Beirut, 1935 .
(24) Muhammad Kurd Ali, Plans of Al -Sham, Part 3, Al -Nuri Library, Damascus, 1983 .
(25) Hana Sultan Dawood, Farmers 'response to savings and agricultural lending, PhD thesis (unpublished), College of Agriculture and Forests, University of Mosul, Iraq.
(26) Munir Al -Hamash, Economic Thought in Political Discourse in the twentieth century, Bisan Publishing and Distribution, 2004.
(27) Shafi'a Muhammad Mahmoud Idris, political and economic transformations in Iraq and Syria and its impact on economic relations (1921-1958), Master Thesis (unpublished), College of Literature, University of Mosul, 2009.
(28) Hana Sultan Daid, Cooperative Bank in Iraq - A comparative study of some neighboring countries, Journal of Regional Studies, Center for Regional Studies, Mosul University, M. 2, A 3, 2005 .
(29) The Syrian Arab Republic, Syria Economic Development - The Mission Report formed by the International Bank for Urban Return and Economic Development, Arabization and publishing: the Monetary and Credit Council ,Damascus, 1955.
(30) Sayed Abdel -Al, Military coups in Syria, Madbouly Library, 2006 .
(31) Nahed Abdel Karim, Economic and Social Issues in Syria 1946-1958 AD, Tlass Dar for Studies, Translation and Publishing, 1996.
(32) Abeer Al -Juhani, An Analytical Study for the Development of the Work of Agricultural Bank in Syria, Master Thesis (Unpublished), College of Agriculture, Al -Baath University, 2009.
(33) Hussein Al -Qadi, on economic reform in Syria, Dar Al -Rida Publishing, Damascus, 2002.
(34) The Official Gazette of the United Arab Republic, Issue (25), on 28/8/1958 .
(35) Hassan Al-Hakim, Memory-Pages from the History of Modern Syria 1920-1958 AD, Section Two, New Book House, Damascus, 1996 .
(36) The Official Gazette of the United Arab Republic, No. (25), on 28/8/1958.
(37) The Official Gazette of the United Arab Republic, Issue (25), previous source.
(38) Syrian Arab Republic , Ministry of Agriculture and Agricultural Reform ,The final report on agricultural loans, a project to assist in institutional reinforcement and agricultural policies, United Nations Agriculture and Food Organization, Damascus, 2001.
(39) Roa'a Jamal Khadr Khalaf al-Jubouri, economic and social developments in the Surah 1946-1966 AD , PhD thesis (unpublished), College of Education for Humanities, Tikrit University, 2021 .
(40) Kamal Youssef Al -Dawini, the restructuring of the Arab banking sector, Arab Publishing and Distribution, Cairo, 2017, p. 43.

(41) Ahmed Al -Alaius, Agricultural Finance, College of Agriculture, University of Aleppo, 1996.